

الإمام جعفر الصادق عليه السلام

[181] والمسلمون يرفعون أبا حنيفة إلى مكانته العليا بين كبار المجادلين من أهل الإسلام، ولا يجدونه ساكتا في يوم من الأيام، كهيئة ما كان في ذلك المقام. فأما تفسير القرآن بما ينفي البخل عن المعطى جل شأنه فحجة الصادق فيه لا راد لها. وأما حاجه بعدم طاعة أهل الكوفة فظاهر لأبي حنيفة، إمام الكوفة في الفقه والأدب الديني والاجتماعي، الذي دخل وجلس وتكلم، دون أن يطيع، ثلاث مرات. أما أسئلته عن القياس فقد وضعت القياس موضع التهمة. ولم يحر أبو حنيفة جوابا، وهو المقتدر. ولو سأل الصادق أبا حنيفة عن حكمة كل حكم لأجاب وأضاف: أن كل ذلك ليس يمنع القياس عنده. وربما كان أبو حنيفة يومذاك كهيئته يوم سكت عن الرد بأن الطبى لا تكون له رباعية، مخافة أن يظن به طان أنه يريد ردا على الإمام، في حين أنه قد جاء إلى مجلسه ليتعلم. أو إجلالا منه لمقام الإمام وهو بين يديه. فذلك أدب الأئمة الذي جعل الشافعي وهو يصلى عند قبر أبي حنيفة لا يرفع يديه ويقول: (أدبا مع هذا الإمام أن أظهر خلافه بحضرته). طعم أبو حنيفة يوما مع الإمام الصادق - فرفع الإمام يده حمد الله ثم قال: اللهم هذا منك ومن رسولك. قال أبو حنيفة: يا أبا عبد الله أجعلت معي شريكا؟ قال الإمام: إن الله يقول في كتابه (وما نعلموا إلا أن أغناهم الله ورسوله ومن فضله) فقال أبو حنيفة " لكأني ما قرأتها قط في كتاب ولا سمعتها إلا في هذا الموقف.

_____ = 5 - أن لا يكون حكم الاصل خصوصية من

الخصوصيات كاختصاص الرسول بزواج من زدن على الأربع. واختصاص خزيمة بأن تعدل شهادته رجلين وأن لا تكون العلة قاصرة على الأصل لا يمكن تعدية حكمها إلى الفرع. وبالقياس أمكن أهل السنة البناء على النصوص واستعمال العلل في تحقيق مقاصد الشارع. (*)
